

الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر Agricultural Investment As a Pillar Of Food Security In Algeria

بركان زهية^{1*}، كتمير حورية²، بركان أمينة³

¹ جامعة البليدة-2 (الجزائر)، zahiaberkane@gmail.com

² جامعة البليدة-2 (الجزائر)، sabrina-moula1987@hotmail.fr

³ جامعة البليدة-2 (الجزائر)، aminaberkan@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2018/09/23 ؛ تاريخ القبول: 2019/02/05؛ تاريخ النشر: 2019/06/25

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز مدى أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على حجم الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع، ثم تحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائي لمعرفة مدى فعالية هذه الاستثمارات، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم زيادة حجم وعدد المشاريع إلا أن هذا غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، الأمن الغذائي، الإنتاج الفلاحي.

Abstract: The objective of this paper is to highlight the importance of investment in the agricultural sector and its role in achieving food security in Algeria by highlighting the volume of public and private investments in this sector and analyzing some food security indicators to determine the effectiveness of these investments. The size and number of projects is not enough to achieve food security.

Keywords: agricultural investment, food security, agricultural production.

- تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من أبرز القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية.

ويعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيسي الدافع للتنمية الفلاحية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي حيث تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما أنه يؤدي إلى إقامة مشروعات جديدة تمي القدرة الإنتاجية البشرية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الدخل و زيادة الإنتاج مما يحقق الأمن الغذائي.

- إشكالية البحث:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال جهود الدولة في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ومدى انعكاسه على زيادة الإنتاج الفلاحي وعلية يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

- فرضية الدراسة:

- الاستثمار الفلاحي يساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- لا يوجد استثمار فلاحى كافى من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

- أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي ، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من أجل زيادة وتنويع الإنتاج.

- منهج البحث:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على الإشكالية، اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر باستخدام

البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة، ثم تحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائي لمعرفة مدى نجاعة هذه الاستثمارات في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

-تقسيم الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور، ارتبط الأول بالدراسة النظرية الهادفة إلى إعطاء مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والاستثمار الفلاحي، أما المحور الثاني فيرتبط بواقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر، أما المحور الثالث فقد ارتبط بدراسة وتحليل بعض مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر.

I- أساسيات حول الأمن الغذائي والاستثمار الفلاحي:

يعتبر الأمن الغذائي من أساسيات الأمن والاستقرار لأي بلد، لذا وجب الاستثمار في هذا القطاع من أجل تحقيق الأمن الغذائي وفي مايلي بعض المفاهيم حول الأمن الغذائي والاستثمار الفلاحي.

1I- مفهوم الأمن الغذائي: تتعدد تعريفات الأمن الغذائي نذكر أهمها في مايلي:

- تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو): الأمن الغذائي هو توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية. وبذلك يتضح لنا أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة يرتبط بتوفر أربع شروط هي¹:

1- توفر الغذاء food availability 2- الاستقرار food stability

3- الحصول على الغذاء food accessibility 4- الغذاء الآمن food safety

- تعريف المنظمة العربية الزراعية: يعنى أولا بتوفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا، وعلى أساس الخبرة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي ثانيا ثم إتاحتها للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية².

كما تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي ، وأصبح مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أركان هي³:

- إتاحة المعروض من الموارد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي .

- استقرار المعروض من الموارد الغذائية على مدار السنة و من موسم لآخر.
- إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع مداخيلهم.
- سلامة الغذاء وفق المواصفات المعتمدة
- وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات⁴:
- وفرة السلع الغذائية - وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.
- إن تحقيق الأمن الغذائي يستوجب توجيه التنمية الزراعية في الوطن العربي لتحقيق الأهداف التالية⁵:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية.
- تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهاً نحو إقامة سوق عربية مشتركة.
- الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.

2 I - مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي⁶:

- **مستوى المتاح من الغذاء:** يتعلق هذا المستوى أساساً بتطور الزراعة بشقيها؛ النباتي والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية.
- **مدى تطور نظام التسويق:** يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تأمين احتياجات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والتنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

- **مستوى إنتاج الغذاء:** بالعلاقة مع تزايد السكان يكشف هذا المؤشر عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.
- **الاحتياجات الغذائية اليومية:** يكشف هذا المؤشر عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها.
- **توزيع الدخل الوطني:** يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه.
- **نصيب الفرد من الدخل الوطني (الدخل الاسمي):** يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد.
- **مؤشر ميزانية الأسرة:** يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.
- **مستوى الأسعار العام:** ومستوى أسعار المواد الغذائية يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.
- **القدرة الشرائية:** أو الدخل الحقيقي يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي سوف نتعرض لمختلف هذه المؤشرات في المحور التالي.

3I- مقومات الأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامة الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي وتصنف إلى⁷:

- **المقومات الإنتاجية:** هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء.
- **مقومات القدرة الشرائية:** وهي القدرة المالية للمواطن على شراء الغذاء.

4I- مفهوم الاستثمار الزراعي:

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر المبالغ المالية وتوفر الموارد الطبيعية (التربة، والمياه) والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة.

- **تعريف الاستثمار الزراعي:**

➤ الاستثمار الزراعي هو استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال ...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة و التي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد⁸.

➤ كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول و سلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر⁹.

- خصائص الاستثمار الزراعي:

يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار الزراعي كما يلي:¹⁰

- **الدورة المالية:** التدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط
- **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية:** وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.
- **الدورة الزراعية:** إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها.
- **المخاطرة:** ان دخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار
- **التكيف:** إمكانيات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري.
- إن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأثر في الزراعة لاحتياجها إلى وقت طويل نسبيًا للتأكد من فعاليتها.
- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة .

● **إشكالية التمويل الزراعي** وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع

II- حصيلة الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال بعض المؤشرات في

الجزائر:

لقد اهتمت الجزائر بالاستثمار الفلاحي من خلال المخططات حيث كانت تخصص مبالغ مالية لتحسين البنى التحتية لهذا القطاع كما تم تقديم تمويلات مالية للخواص الذين يرغبون في الاستثمار في هذا القطاع.

II 1- تطور الاستثمار الزراعي العام:

عرفت مخصصات الاستثمارات الفلاحية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 1990 ، وهذا بعد انتهاء المخطط الخماسي الثاني والتغيرات في السياسة الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد السوق، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) : تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة خلال الفترة 1990 – 2016

(الوحدة مليار دج)

السنوات	الاستثمار الزراعي	السنوات	الاستثمار الزراعي	السنوات	الاستثمار الزراعي
1990	9.07	1999	42.338	2008	308.559
1991	9.8	2000	43.535	2009	393.748
1992	12.5	2001	56.77	2010	335.592
1993	18.24	2002	75.45	2011	392.442
1994	22.16	2003	94.21	2012	301.125
1995	23.20	2004	85.115	2013	129.613
1996	28.00	2005	96.046	2014	203.520
1997	28.51	2006	278.033	2015	315.957
1998	36.015	2007	201.037	2016	271.432

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من سنة 1989 إلى 2015 الصادرة في

نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة.

من خلال السياسة التنموية للبلاد وأهدافها يتغير حجم المبالغ المخصصة للاستثمار في القطاع الفلاحي فابتداء من سنة 1990 أصبح القطاع الفلاحي يتحصل على مخصصات استثمارية سنوية، حيث أن نصيب القطاع الفلاحي من إجمالي الاستثمارات عرف تطورا من سنة إلى أخرى إذ قدر سنة 1990 ب 9.07 مليار دج لترتفع إلى 36.015 مليار دج سنة 1998 ثم ارتفع إلى 393.748 سنة 2009 . هذه الزيادة تعود أساسا إلى ارتفاع الأسعار نتيجة التحرير ثم انخفضت مخصصات الاستثمار للقطاع الزراعي لتصل إلى 129.613 سنة 2013، لتعود الارتفاع سنة 2015 حيث سجلت 315.957 رغم انهيار أسعار البترول وهذا دليل على جهود الدولة في تطوير هذا القطاع، لكن نلاحظ أنه عاودت الانخفاض سنة 2016 نظرا لتطبيق سياسة التقشف.

II 2- تطور الاستثمار الزراعي الخاص:

عرف الاستثمار الزراعي الخاص تطورا ملحوظا منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، بانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق .

والجدول التالي يوضح المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لدعم الشباب

الجدول رقم (02): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة (2010-2016)

	Agriculture et pêche	%	Artisanat	%	BTPH	%	Industrie et maintenance	%	Professions libérales	%	Services	%	Total
Depuis la création au 31/12/2010	15 171	11%	21 979	16%	9 818	7%	10 807	8%	3 648	3%	79 080	56%	140 503
2011	3 686	9%	3 559	8%	3 672	9%	2 118	5%	569	1%	29 228	68%	42 832
2012	6 705	10%	5 438	8%	4 375	7%	3 301	5%	826	1%	45 167	69%	65 812
2013	8 225	19%	4 900	11%	4 347	10%	3 333	8%	1 042	2%	21 192	49%	43 039
2014	10 487	26%	4 255	10%	5 106	12%	6 614	16%	1 450	4%	12 944	32%	40 856
2015	6 862	29%	2 170	9%	3 838	16%	4 913	21%	1 205	5%	4 688	20%	23 676
2016	3 479	31%	320	3%	1 672	15%	2 720	24%	716	6%	2 355	21%	11 262
Depuis la création au 31/12/2016	54 615	15%	42 621	12%	32 828	9%	33 806	9%	9 456	3%	194 654	53%	367 980

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب كانت في تزايد حيث انتقلت من 3686 مشروع سنة 2011 لتصل إلى 10487 مشروع سنة 2014 لتعاود الانخفاض سنة 2016 حيث سجلت 3479 مشروع وهذا راجع لتراجع أسعار البترول وتراجع مداخيل الدولة وانتهاج سياسة التقشف .

أما فيما يخص المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد الجدول رقم 03 يبين لنا ذلك

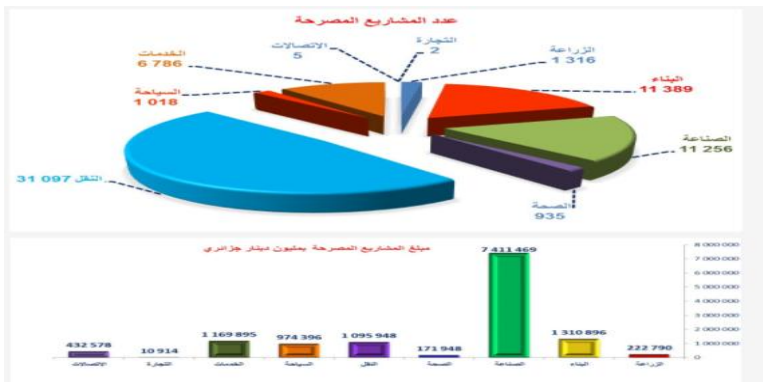
الجدول رقم (03) المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2016-2002)

القطاع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بملون دينار جزائري	%	منصب الدين	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السيرة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2016-2002 (تحديث ماي 2017)

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

الشكل رقم (01) عدد المشاريع والمبالغ المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2016-2002)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016 (تحديث ماي 2017)

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

من خلال الجدول رقم (02)، والشكل رقم (01) نجد أن عدد المشاريع في قطاع الفلاحة المصرح بها من 2002 إلى غاية 2016 هي 1316 مشروع بمبلغ قدره 222 790 مليون دج .
مما سبق نجد أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا بسبب المخاطرة.

III: مؤشرات الأمن الغذائي وارتباطه بالاستثمار الفلاحي في الجزائر.

هناك عدة مؤشرات لقياس الأمن الغذائي وقد اختلفت الهيئات في تحديدها، كما أنها تختلف من دولة لأخرى، فيما يلي سنتطرق لبعض مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر وأهمها.

III 1- الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي:

يعتبر الناتج المحلي الزراعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات التي اعتمدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لقياس مدى توفر الغذاء في الدول، والجدول التالي يبين تغيرات الناتج المحلي الزراعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال كل مرحلة من مراحل تطبيق البرامج التنموية باختلاف السياسات الزراعية التي ينطوي عليها كل برنامج.

جدول رقم(04): تغيرات الناتج المحلي والزراعي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي

(2008-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	النسبة %	نصيب الفرد من (ن.ز)
2008	171756.00	11195.00	6.5%	352.21
2009	13774.70	12820.26	9.3%	379.15
2010	161734.40	13644.41	8.4%	382.61
2011	198769.10	16110.62	7.7%	442.43
2012	207821.72	18334.22	8.8%	488.97

537.21	%9.8	20573.39	209415.56	2013
566.12	%10.2	21966.60	213343.00	2014
589.25	%11.8	19718.00	166894	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب الإحصائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد رقم، من 28 إلى 36

حسب الجدول رقم (04)، نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى فبعدما كان يبلغ 13644 مليون دولار سنة 2010 أصبح يبلغ 21966.60 مليون دولار سنة 2014 بزيادة تقدر ب 161 %، وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي شهدتها هذا القطاع، والجهود التي قام بها الدولة ضمن البرامج التنموية في إطار المخطط الوطني للتحديد الريفي والفلاحي، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي الإجمالي من جهة وتطور الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث تتأرجح هذه النسبة بين الزيادة والنقصان، حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2015 ب 11.8 % إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة مقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات.

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي فهو في تطور من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 2010 حوالي 382 دولار أمريكي، في حين بلغ سنة 2014 حوالي 566 دولار أمريكي بزيادة قدرها 48% ويعود ذلك لارتفاع الناتج الإجمالي الزراعي في السنوات الأخيرة بسبب الإصلاحات وتطبيق المخطط الوطني للجديد الريفي والفلاحي.

III 2- الإنتاج النباتي:

تشير المعطيات والإحصائيات أن الإنتاج النباتي عرف تذبذبا والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي للمنتجات النباتية ذات الاستهلاك الواسع وكذلك الصادرات والواردات ونسبة الاكتفاء الذاتي:

جدول رقم (05): تطور أهم المنتجات النباتية للفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	قمح ودقيق	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفواكه	الزيوت
الإنتاج	2006-2002	2460.00	1889.42	52.32	3752.87	2573.90
	2012-2008	2634.33	3237.82	67.98	8394.28	2636.01
	2014-2013	2436.20	4673.52	93.70	12297.73	4205.10
	2015	2656.73	4539.58	87.39	12469.33	4323.11
الصادرات	2006-2002	1.70	0.07	0.14	0.86	17.19
	2012-2008	3.96	0.05	0.03	9.95	19.68
	2014-2013	0.00	0.25	0.00	2.65	38.50
	2015	0.87	0.01	0.00	5.49	34.59
الواردات	2006-2002	955.44	53.44	104.08	3.73	104.07
	2012-2008	2219.78	83.17	209.37	16.64	259.09
	2014-2013	2060.64	88.12	229.38	32.56	392.65
	2015	2406.01	93.38	239.45	29.51	326.32
الميزان	2006-2002	953.74	53.37	103.94	2.87	86.88
	2012-2008	2215.82	83.12	209.34	6.69	239.41
	2014-2013	2060.64	87.87	229.38	29.92	354.15

611.5	291.73	24.02	239.45	93.37	2405.14	2015	
789.4	285.32	3766.10	221.93	2001.02	7823.85	2006-2002	المتاح للاستهلاك
673.7	3022.43	8420.82	266.59	3351.53	8807.43	2012-2008	
780.4	4673.83	12322.15	285.82	4796.41	9853.23	2014-2013	
803.3	4735.24	12496.53	315.64	4692.49	11158.4	2015	
7.77	90.46	99.65	23.58	94.42	31.83	2006-2002	نسبة الاكتفاء الذاتي
0.25	87.21	99.68	25.50	96.61	29.91	2012-2008	
0.20	89.97	99.80	32.78	97.44	24.72	2014-2013	
0.24	91.30	99.78	27.69	96.74	23.81	2015	

المصدر: محفوظ مراد، سعيح منيرة، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر - خلال الفترة 2000-2017، مجلة الإبداع، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 8، 2017، ص 159

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن الإنتاج لمختلف المنتجات كان في تذبذب حيث أن كل من شعبة القمح والدقيق وشعبة الخضر والفواكه حققت أعلى نسب إنتاج لها في سنة 2015 بقيمة 2653.73 مليون دولار، 12469.33 مليون دولار و 4323.11 مليون دولار على التوالي، أما شعبة البطاطس و الباقوليات فقد انخفض أنتجها سنة 2015 وحققت كل شعبة قيمة 4673.52 مليون دولار و 87.37 مليون دولار على التوالي، كما انخفض انتاج الزيوت أيضا إلى 1.9 مليون دولار سنة 2015 بعدما كان 61.35 مليون دولار في الفترة (2006-2002).

بالنسبة للصادرات والواردات فقد حققت شعبة القمح والدقيق أعلى نسبة تصدير خلال الفترة 2012-2008 بقيمة 3.96 مليون دولار وأعلى نسبة استيراد كانت سنة 2015 بقيمة 2406.01 مليون دولار، أما بالنسبة لشعبة البطاطس فقد حققت أعلى نسبة

تصدير خلال الفترة (2013-2014) بقيمة 0.25 مليون دولار وكذلك أعلى نسبة استيراد سنة 2015 بقيمة 93.38 مليون دولار، أما فيما يخص صادرات الخضر فقد بلغت أقصاها في الفترة (2008-2012) 9.95 مليون دولار ، إلا أنها تراجعت إلى 2.65 مليون دولار في الفترة (2013-2014)، وانخفضت وارداتها سنة 2015 وحقق قيمة 29.51 مليون دولار، أما شعبة البقوليات فقد استمر انخفاض إنتاجها مما جعل صادراتها تتراجع منذ سنة 2002 لتععدم تماما في الفترة من 2013 إلى 2015، وحقت أعلى نسبة واردات سنة 2015 بقيمة 239.45 مليون دولار، ، بينما تنذبذب صادرات الزيوت من 0.96 مليون دولار إلى 7.40 مليون دولار ومن المنطق انخفاض واردات الزيوت من 617.78 مليون دولار سنة 2014 إلى 612.57 مليون دولار سنة 2015 نظرا لزيادة حجم إنتاج وصادرات هذه المادة في نفس السنة.

أما فيما يخص الاكتفاء الذاتي فقد سجلت الجزائر نسبة في شعبة الخضر حيث لم تنخفض نسبة الاكتفاء فيها عن 99% منذ سنة 2002 إلى سنة 2015، تليها شعبة الفواكه حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 91.30% سنة 2015، أما عن شعبة البطاطس فقد عرفت الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها بنسبة معتبرة جدا تتراوح بين 94% و 97%، منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015، وتبقى نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق منخفضة جدا حيث تستمر في الانخفاض على طول الفترة من 2002 (31.83%) إلى 2015 (23.81%)، أما شعبة البقوليات فتعاني فيها الجزائر من عدم الاكتفاء الذاتي بنسبة لاتتعدى 27.69% سنة 2015، بينما يقارب من العدم في شعبة الزيوت 0.24% سنة 2015.

III-3 الإنتاج الحيواني:

تعتبر السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني الشق الثاني من مؤشرات الأمن الغذائي، أو بالأحرى دونها لا يمكن التحدث عن أمن غذائي متكامل إذا غابت السلع الغذائية ذات الإنتاج الحيواني، والجدول رقم (06) التالي يوضح الإنتاج والصادرات والواردات وكذا نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية ذات الإنتاج الحيواني.

جدول رقم(06): تطور أهم المنتجات الحيوانية للفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	اللحوم حمراء	اللحوم بيضاء	الأسماك	البيض	الألبان ومنتجاتها
الإنتاج	2006-2002	246.39	151.32	128.44	171.63
	2012-2008	255.81	265.01	123.78	219.58
	2014-2013	252.59	463.18	101.57	303.03
	2015	256.80	512.20	106.10	335.00
الصادرات	2006-2002	0.11	0.01	10.10	0.00
	2012-2008	0.08	0.32	9.01	0.00
	2014-2013	0.24	0.00	7.74	0.00
	2015	0.24	0.00	6.60	-
الواردات	2006-2002	137.41	0.21	19.57	4.07
	2012-2008	187.21	0.45	48.19	1.75
	2014-2013	306.93	0.06	144.17	0.87
	2015	260.30	0.15	113.95	1.16
الميزان	2006-2002	137.30	0.21	19.57	4.07
	2012-2008	187.13	0.13	39.18	1.75
	2014-2013	306.69	0.06	136.43	0.87
	2015	260.06	0.15	107.35	1.16
المتاح للاستهلاك	2006-2002	307.55	152.32	145.13	173.60
	2012-2008	316.14	264.62	147.22	220.13
	2014-2010	330.94	463.20	145.43	303.19

7267.56	335.23	147.62	512.27	323.93	2015	
40.05	98.87	88.50	99.34	80.11	2006-2002	نسبة الاكتفاء الذاتي %
48.74	99.75	84.08	100.15	80.92	2012-2008	
50.92	99.95	69.84	100.00	76.33	2014-2013	
53.59	99.93	71.87	99.99	79.28	2015	

المصدر: محفوظ مراد، سعيح منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 161

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

حققت جميع شعب المنتجات أعلى نسب إنتاج سنة 2015 (اللحوم الحمراء 256.80، اللحوم البيضاء 512.20، الألبان 3895، البيض 333.5) ما عدى شعبة الأسماك التي انخفض إنتاجها بشكل متواصل حيث انخفض من 128.44 مليون دولار سنة 2002 إلى 106.10 مليون دولار سنة 2015، أما فيما يخص الصادرات فقد ارتفعت نسبة تصدير اللحوم الحمراء إلى 0.24 مليون دولار في الفترة 2013-2014 وحافظت على هذه القيمة في سنة 2015، ويعود هذا الارتفاع نتيجة تطبيق الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، لكن رغم ذلك إلا أن حجم صادرات الجزائر من اللحوم البيضاء انعدم تماما سنة 2013 إلى غاية سنة 2015¹¹، أما شعبة الأسماك فقد انخفض حجم صادراتها بشكل متواصل من سنة 10.10 مليون دولار سنة 2002 إلى 6.60 مليون دولار سنة 2015 وهذا يتطابق مع انخفاض إنتاج هذه المادة الغذائية الأساسية، لا تصدر الجزائر البيض فالكمية المنتجة توجه كليا للاستهلاك المحلي، أما عن الألبان ومنتجاتها فيبقى حجم الصادرات منها ضعيفا بـ 0.44 مليون دولار سنة 2015.

بالنسبة للواردات اللحوم الحمراء فقد سجلت قيمة 306.93 مليون دولار خلال الفترة (2013-2014) وتم تخفيضها إلى 260.30 مليون دولار سنة 2015، أما اللحوم البيضاء فلم يتعدى حجم استيرادها 0.45 مليون دولار خلال الفترة 2002-2015، شعبة الأسماك حققت حجم استيراد بـ 144.17 مليون دولار خلال الفترة 2002-2014 نتيجة قلة الإنتاج ونظرا لإهمال

هذا القطاع والمشاكل التي يعاني منها، كذلك الألبان ومنتجاتها إذ ارتفع حجم الواردات منها في الفترة (2013-2014) بقيمة 1769.73 مليون دولار، لكن اهتمام الدولة بالقطاع خفض استيرادها إلى 1168.59 مليون دولار سنة 2015.

سجلت الجزائر نسب عالية جدا من الاكتفاء الذاتي في 2015 في شعبة اللحوم الحمراء 80%، 100% في اللحوم البيضاء، تقارب 80% في الأسماك، وحوالي 100% في البيض و شعبة الألبان ومنتجاتها 53.59% .

III 4- نسبة صادرات وواردات الجزائر للمواد الغذائية:

إن نسبة الصادات والواردات تبين لنا مدى توفر السلع الغذائية والجدول الموالي يبين لنا الواردات الكلية والزراعية والصادرات الكلية والزراعية.

جدول رقم(07): نسبة الصادرات والواردات الغذائية للجزائر للفترة (2004-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	النسبة %	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	النسبة %
2004-2008	25068.10	4358.16	17.38	44335.49	1401.1	3.16
2009	39297.54	5477.59	13.93	45189.38	116.29	0.25
2010	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25
2011	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25
2012	42231.98	6365.90	15.07	56851.91	215.61	0.37
2013	55213.08	8428.32	15.26	65181.08	405.70	0.62
2014	58274.09	7157.72	12.28	62884.29	283.29	0.45
2015	51733.01	5793.84	11.19	37951.39	192.44	0.50
05شهرين 2016	19866.00	3363.00	16.92	11154.00	116.00	1.48

1.02	161.00	15701.00	19.31	3799.00	19671.00	105 من 2017
------	--------	----------	-------	---------	----------	-------------------

المصدر: محفوظ مراد، سعيح منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الواردات والصادرات الجزائرية سواء الكلية أو الزراعية والغذائية سلكت سلوكين مختلفين في فترتين زمنيتين متعاقبتين حيث:

1- الواردات الغذائية:

في الفترة 2004-2014: سجلنا الارتفاع المستمر للواردات الكلية للجزائر إذ تجاوز الضعف، فبعد أن كان يقدر ب 25068.10 مليون دولار في بداية الفترة أصبح يقدر ب 58274.09 مليون دولار في سنة 2014، وهو نفس المسار الذي اتخذته الواردات الغذائية بحجم بلغ حجمها 4358.16 في بداية الفترة وارتفعت إلى حجم قدره 7157.72 مليون دولار و واردات غذائية سنة 2014 ، أما عن نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية فتبقى ضعيلة لم تتعدى في أعلى معدلها 17.38%. هذا الارتفاع المستمر في حجم الواردات الغذائية دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث في سياسة جديدة للتحكم أكثر في الغذاء.

في الفترة 2015-2017: وهي فترة تحول الجزائر لنموذج النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، نسجل انخفاض الواردات الكلية للجزائر بفعل سياسة الجزائر التقشفية التي أوصت بخفض الواردات، وتبعها انخفاض حجم الواردات الغذائية من 5793.84 مليون دولار سنة 2015 إلى 3363.00 مليون دولار خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2016، ثم عادت للارتفاع قليلا (3799.00) في الخمس أشهر الأولى من سنة 2017، كما ارتفعت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في الواردات الكلية من 11.19% سنة 2015 إلى 19.31% سنة 2017 مما يؤكد استثناء المنتجات الغذائية من إجراء خفض الواردات الغذاء كونها صنف أساسي لا يستغنى عنه.

2- الصادرات الغذائية :

في الفترة 2004-2014: سجلنا الارتفاع المستمر للصادرات الكلية ، فبعد أن كانت تقدر ب 44335.49 مليون دولار في بداية الفترة أصبحت تقدر ب 62884.29 مليون دولار في سنة 2014 .

في الفترة 2015-2017- سجلنا انخفاض الصادرات الكلية للجزائر بفعل انهيار أسعار النفط، كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية من 0.50% سنة 2015 إلى 1.02% سنة 2017، وهذا إنما يدل على المسار الصحيح الذي تخوضه الجزائر بتطبيقها لنموذج النمو الاقتصادي مما يقود إلى تحقيق أمن غذائي مستدام.

IV - الخاتمة:

إن الاستثمار الزراعي له أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي حيث أن الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل إضافية داخل القطاع. عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر عدة تطورات منذ بداية التسعينات حيث انتهجت الجزائر اقتصاد السوق وتبنت عدة إصلاحات وقد ازداد اهتمام الدولة بالاستثمار في هذا القطاع وهذا ما لحظناه من خلال زيادة المبالغ المخصصة في الميزانية للاستثمار في هذا القطاع خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 الذي أعطى دعما كبيرا للاستثمار الزراعي في جميع الفروع، كما جعل مخصصات ميزانية الدولة الموجهة للاستثمار الزراعي العام تعرف تطورا كبيرا بهدف تنمية هذا القطاع، كما عرف الاستثمار الزراعي الخاص تطورا ملحوظا وهذا ما لحظناه من خلال تطور عدد المشاريع المصرح بها على مستوى جميع الوكالات ولكن رغم التطور الايجابي لاستثمارات فإن الجزائر مازالت تعاني من عدم تحقيق الأمن الغذائي و تسجل عجز في توفير الغذاء.

ومن خلال ما سبق نقترح التوصيات التالية:

- تشجيع الخواص للاستثمار في هذا القطاع الفلاحي من أجل سد الفجوة الغذائية
- متابعة وتقييم المخططات التنموية ومدى تحقيق الأهداف المرجوة.
- يجب وضع سياسة فلاحية رشيدة يتم على إثرها عصرنه وتحسين الإنتاجية .
- تكمن الأزمة الغذائية في الجزائر في مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء الاستغلال لذا يجب مراجعة ذلك بوضع سياسات ناجعة.

الهوامش والمراجع:

- ¹ سميرة الزغي، "أوضاع الأمن الغذائي في سورية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006، ص 03
- ² نفس المرجع، ص 5.
- ³ سالم اللوزي، صبحي القاسم و آخرون، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، المؤسسات العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط1، 2009، ص:ص 5،6،
- ⁴ محمد ولد عبد الدام، "مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي"، في www.aljazeera.net/in-depth/ArabicFood
- ⁵ علي ولد الشيخ، مرتكزات "الإستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي"، في www.aljazeera.net/in-depth/ArabicFood
- ⁶ عدالة العجال، وليد شرارة، "دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص:ص 122،123.
- ⁷ رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وأفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 53
- ⁸ - Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016, p p: 13-16.
- ⁹ دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، "التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014، ص 117.
- ¹⁰ غردى محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 90
- ¹¹ محفوظ مراد، سعيح منيرة، "البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر - خلال الفترة 2000-2017"، مجلة الإبداع، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 8، 2017، ص 161.